

كلمة البروفسور سليم دكاش اليسوعي ، رئيس جامعة القديس يوسف في بيروت، خلال ندوة حول "العيش المشترك، هل يأتي من التربية"؟ من تنظيم حرم لبنان الشمالي - جامعة القديس يوسف وجمعية للخير أنا وأنت، وذلك يوم الجمعة الواقع فيه 19 أيار (مايو) 2023، الساعة الخامسة من ب.ظ.، في حرم لبنان الشمالي في قاعة محاضرات سابا زريق.

أصحاب المعالي، العمداء السابقين، حضرات الرؤساء، والعمداء النقباء والأساتذة،

صاحب السماحة الشيخ محمد طارق، إمام مفتي طرابلس والشمال، أصحاب السيادة والأساقفة، الآباء والأخوات المحترمين،

أصحاب السعادة والنواب المحترمين،

حضرة المديرية الأستاذة فاديا الجميل، مديرة حرم الجامعة اليسوعية في طرابلس،

حضرة السيّدة ياسمين غمراوي زيادة، رئيسة جمعية للخير أنا وأنت،

حضرات الأساتذة والطلاب،

أيّها الأصدقاء الكرام،

بداية، أودّ أن أحيي هذه المبادرة المشتركة بين السيّدة ياسمين غمراوي زيادة والأساتذة فاديا علم الجميل، لعقد هذه الندوة ها هنا في حرم الجامعة اليسوعية في شمالي لبنان، الذي، منذ ولادته في العام 1977، كان ولا يزال مهداً منيعاً وحاضنة متميّزة للعيش المشترك بين أساتذته وطلّابه وإداراته ومتخرّجيه الذين طاول عددهم الألفين وتيف منذ

البداية وحتى اليوم. وهذا الشمال في لبنان هو أيضًا شاهد على هذه القاعدة الأساسية في حياة الشعوب والدول التي تدل على عيش مشترك ومتواصل بين مكونات إجتماعية ودينية مختلفة ومختلطة. وما أود أن أقوله إن حديثنا اليوم عن العيش المشترك والتربية إنما هو مؤسس على أمر وحقيقة تعيشها هذه المنطقة اللبنانية الشاسعة منذ عشرات لا بل مئات السنين كاختبارٍ إيجابيٍّ، حتى ولو أن هذا العيش المشترك عرف بعض الأيام الصعبة، إلا أننا نتعلم ونتعظ من الصعوبة ومن اليوم المرّ لتخطّأها ونبني عليها الأفضل للجيل الحالي والأجيال اللاحقة.

إذا عندما نتحدّث عن العيش المشترك إنما نتحدّث عن أمر سابق لنا، عن أمانة بين أيدينا ينبغي علينا أن نحافظ عليها وعن وديعة في قلوبنا إنما يعزّ علينا أن نحميها كما نحمي قلوبنا من أي اهتزاز ودمار. من هنا أهميّة السؤال الذي طرحه هذه الندوة : هل العيش المشترك يأتي من التربية ؟ فقبل الإجابة على هذا السؤال الأساسي، واضح أنّ للتربية ضمن الأسرة والجامع والكنيسة والمدرسة والجامعة دورًا رئيسًا في حماية العيش المشترك وتعزيزه وتفعيله. لكن القول بأنّ العيش المشترك يأتي من التربية فهذا يخضع لضرورة العودة إلى ماهية العيش المشترك بحدّ ذاته، حيث سأتوقّف في هذه المداخلة عند الأسئلة التالية استنادًا إلى السؤال الأساسي الذي طرحه مشروع هذه الندوة :

أولاً: من أين يأتي العيش المشترك ؟

ثانيًا: ما هي العناصر الأساسية المكوّنة للعيش المشترك ؟

ثالثًا: ما هو دور الدين في العيش المشترك؟

رابعًا: ما يكون دور التربية في تعزيز العيش المشترك؟

خامسًا وأخيرًا، كيف تنتقل من التربية على العيش المشترك إلى التربية كذلك على المواطنة؟

السؤال الأول إذاً: من أين يأتي العيش المشترك؟

إنّه لا يأتي مباشرة من التربية بل إنّه يأتي في حالة لبنان والكثير من الدول، من الدستور اللبنانيّ والدساتير الموازية. إنّهُ يبدو كضرورة لازمة ومثل قيمة جوهرية حيث يقول الدستور في مبادئه العامة (المادة ١٣) "إنّ لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك". وكذلك فإنّ الإصلاحات المقترحة على صعيد اللامركزية يتوجّب عليها أن تكون من ضمن الحفاظ على العيش المشترك (٣أ)، وإنّ الخضوع لسيادة القانون يتحقّق مع مسلمات العيش المشترك (٣ب)، كما أنّ على أي قانون للانتخابات النيابية أن يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمّن صحّة التمثيل السياسيّ. فالعيش المشترك هو البند الأول والمؤسس للميثاق وللعهد بين اللبنانيين بأنهم يريدون أن يعيشوا معًا آخذين بعين الاعتبار تنوعهم وتعدديتهم. وبما أنّ الميثاق هو عهد العيش المشترك فهو فعل إرادة واعية مشتركة في القبول من مختلف الأطراف بالإقرار بالتعددية والاختلاف على المستوى الدينيّ بما خصّ لبنان.

فمن خصائص المجتمعات الإنسانية ومنها المجتمع اللبناي هو التنوع والتعدد في البعدين الاجتماعي والسياسي، وما من مجتمع يكاد يكون متجانسًا بالمطلق، فالتنوع والاختلاف والتعدد في أبعادها المختلفة موجودة ومتأصلة في كل أرجاء المعمورة، إن كان ذلك في العرق، أو الدين، أو المذهب أو الأصل إلى غير ذلك، ولذلك السؤال المهم هو كيفية بناء حالة من الانسجام الاجتماعي ومن الاعتراف بوجود الآخر المختلف، تؤدي للعيش المشترك بين مكونات إجتماعية مختلفة ومختلطة !

ثانيًا: ما هي العناصر الأساسية المكونة والمؤسسة للعيش المشترك ؟

من العناصر الأساسية إحترام الهوية الثقافية والدينية لكل طرف من الأطراف في ظل إحترام الاختلاف والتنوع والإيمان بالإخاء الإنساني، وإحترام كرامة الإنسان كإنسان، بغض النظر عن أي اختلافات كانت، فالإنسان بحد ذاته قيمة يجب أن تُحترم وتعزز في ذاته كفرد من أفراد المجتمع، وإحترام رأيه وعقله وقدراته وتعظيم أهميته دوره. ومن ثم تأتي قضية قبول الآخر انطلاقًا من الكرامة الإنسانية للإنسان وإحترام الفوارق من دون تعزيزها أو تعميقيها، والإيمان بأدوار الآخرين ضمن النطاق المجتمعي إذ لكل إنسان دور ينبع من حريته كفاعل أصيل، وأن كل واحد منا يشكل جزءًا وليس الكل ولا بد من تناغم وتناسق في حركة الأجزاء بما يضمن التكامل وخلق حالة من التوازن بين جميع الأجزاء. وأيضًا ومن العناصر المكونة للعيش المشترك ثقافة السلم الاجتماعي أو ما نطلق عليه أحيانًا الانسجام الاجتماعي أو التكامل الاجتماعي أو التانس الاجتماعي

كما يقول ابن خلدون، وهذا التانس ينطلق من جملة القيم الأساسية مثل المساواة، والعدالة، والاحترام، والتسامح، والكرامة الإنسانية، فمنظومة هذه القيم هي التي تحدّد السلوك الإنسانيّ وحالة التفاعل المجتمعيّ من أجل خلق حالة من العيش المشترك بدلاً من الاختلاف والتناقض والتباغض وربما الاحتراب، من هنا يأتي عنصر أساس هو كفيّة بناء حالة التفاعل الاجتماعيّ من خلال الحوار المجتمعيّ، وتحديد الآليات الأسلم للحوار والعمل على بناء حالة انسجام فكريّ من خلال الحوار وخلق أساليب للتفاهم بين كلّ المكونات الاجتماعيّة. فالحوار المجتمعيّ القائم على احترام الرأي والرأي الآخر، وقبول الآخر يبني ثقافة حوار عامّة ذات طابع إيجابيّ.

ثالثاً: ما هو موقف الدين من العيش المشترك ؟

أختصر هنا عبر قراءة سريعة لوثيقتين أساسيتين صدرتا حديثاً في موضوع العيش المشترك. الوثيقة الأولى هي من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني الذي أشار بقوة في "رجاء جديد للبنان" في السنة 1997 إلى وجوب إعلاء شأن العيش المشترك كرهان.

فرهان العيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين في منظور الإرشاد الرسوليّ "رجاء جديد للبنان" يتحقّق في روح من الانفتاح والتعاون ليتمكّن كلّ من منهم من الشعور بالرضى فيتعارفوا جيّداً ويوفّروا لنفوسهم الشروط الضروريّة لاحترام الأشخاص والعائلات والجماعات الروحيّة. والعيش المشترك بين الجماعات الروحيّة هو استراتيجيّ بالنسبة إلى

وجود لبنان وبقائه وتعزيز دوره حيال ذاته وكذلك في هذه المنطقة والعالم. واستراتيجية العيش المشترك ميزة تكوّن جوهر لبنان، وهي التنوّع في الوحدة، يصبح بها لبنان، كما يعتبره الكثير من المثقّفين والمفكّرين وأصحاب القرار "أرضًا نموذجية". فاليوم، كما في الأمس، يُدعى فيه أناس متنوّعو الثقافة والدين إلى العيش معًا بالسلام على الأرض الواحدة، وإلى بناء وطن الحوار والعيش المشترك، وإلى الإسهام في خير الجميع وإلى جعل تقاليدهم أكثر حيويّة وإلى اكتشاف ثروات ثقافيّة مشتركة ومتكاملة وبذلك يوطّدون عيشهم المشترك الوطنيّ (الإرشاد رقم 119). ولا يفصل الإرشاد بين الدعوة إلى تعزيز العيش المشترك اللبنانيّ والتأكيد على التربية وعلى المواطنيّة، أي أن يكون كلّ مواطن، مهما كان دينه، خاضعًا للواجبات التي تملّيها القوانين العامّة ومستفيدًا من الحقوق التي توفّرها الدولة.

أمّا الوثيقة الثانية فهي "إعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك" الذي دعا صراحة أمام مدّ التطرّف والتعصّب إلى إقرار المواطنة والعيش المشترك على أن تكون المواطنة ركنًا أساسيًا من العيش المشترك.

إعلان الأزهر في السنة 2017، هو إعلان نوايا طيّبة وإعلان تصميم على إنفاذ مقتضيات العيش المشترك بإحقاق المواطنة، والتعاون والأخوة الوطنيّة والإنسانيّة. الآخرون يزعمون أنّ الأديان تفرّق، والأزهر والذين استجابوا دعوته من المسيحيين

الشرقيين منهم يريدون أن تكون الأديان جامعة غير مفرقة. إنها لحظة تاريخية خطيرة تستدعي مسؤوليات على الدين والدول. وها هو الإسلام بشخص مؤسسته الكبرى أي الأزهر يستجيب، ولا بد أن تنهض الدولة الوطنية لتستلم الركن الآخر من ركني الحرية والعيش المشترك، وهو ركن المواطنة والدولة القائمة عليها.

والبند الأول من الإعلان يشير إلى أن مصطلح "المواطنة" هو مصطلح أصيل في الإسلام، وقد شعت أنواره الأولى من دستور المدينة وما تلاه من كتب وهو لم يتضمن أي قدر من التفرقة أو الإقصاء لأي فئة من فئات المجتمع آنذاك، وإنما تضمن سياسات تقوم على التعددية الدينية والعرقية والاجتماعية، وهي تعددية لا يمكن أن تعمل إلا في إطار المواطنة الكاملة والمساواة التي تمثلت بالنص في دستور المدينة على أن الفئات الاجتماعية المختلفة ديناً وعرفاً هي "أمة واحدة من دون الناس"، وأن غير المسلمين لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين. واستناداً إلى ذلك كله، فإن المجتمعات العربية والإسلامية تمتلك تراثاً عريقاً في ممارسة العيش المشترك في المجتمع الواحد القائم على التنوع والتعدد والاعتراف المتبادل. ولأن هذه الثوابت والقيم والأعراف السامحة تعرّضت - ولا تزال تتعرّض - لتحديات داخلية وخارجية، فإن الأزهر ومجلس حكماء المسلمين ومسيحيو الشرق يلتقون اليوم من جديد على الإيمان بالمساواة بين المسلمين والمسيحيين

في الأوطان والحقوق والواجبات، باعتبارهم "أمة واحدة، للمسلمين دينهم، وللمسيحيين دينهم". وعليه فإنّ المسؤوليات الوطنيّة مسؤوليات مشتركة بين الجميع.

رابعًا : ما هو دور التربية في تعزيز العيش المشترك بين الناس المختلفين !

كلّ الوثائق ذات الطابع الدينيّ في المواطنة والأخوة ومنها إعلان أبو ظبي في الأخوة الإنسانية (2019) تدعو المؤسسات التربويّة، من المدرسة إلى الجامعة، للتعليم والتربية على القيم الإنسانية الاجتماعيّة ومنها العيش المشترك، والاحترام المتبادل، والأخوة، والتسامح، والحوار، وإلى بناء ثقافة التآس والقربى والمواطنة.

فكيف نربيّ على العيش المشترك في مدارسنا وجامعاتنا وما هي النقاط الأساسيّة في ذلك ؟

النقطة الأولى :

النصوص التأسيسية لشبكات المدارس أي : شرعات المدارس والجامعات في لبنان أكانت مسيحية أم إسلامية أم علمانية تؤكّد أنّ الحياة المدرسية بكافة ألوانها هي المجال الأكيد والحقيقي للعيش المشترك باحترام الآخر وثقافته، وكذلك يجعل الخصوصيات ثروة وإغناء للجميع، وثالثًا في العمل من أجل التشديد على المشترك بدل الحديث دومًا عمّا يميّز الواحد عن الآخر. فعندما تقول الشرعات المدرسية إنّها تؤكّد على العيش

المشترك إنما تدعو الجميع، بمن فيهم الأساتذة والموظفين، إلى استلهاهم هذه القيم المغذية للعيش المشترك.

ولن تكتفي المدرسة والجامعة بأن تُعلن في شرعتها تمسكها بالعيش المشترك، بل إنها تُدخل في مختلف برامجها دروسًا أو مشاريع تطبيقية في العيش المشترك، عبر التدرّب على الحوار وتعلّم الاحترام المتبادل، وعلى القيم التي تحمل الطابعين الروحي والاجتماعي. وتقوم المدرسة بالتشدد على احترام هذا العيش معًا عبر التدرّب على قواعد النظام الداخلي وتطبيقه. ومن مهمّات المدرسة أيضًا وكذلك الجامعة عدم تهميش الدروس الناشطة وحلقات الحوار في التربية الوطنية والتنشئة المدنية كمادة أساسية تفتح الآفاق أمام الناشئة في إدراك قيمة العيش مع الآخر عيشًا صحيحًا.

النقطة الثانية: بناء ثقافة الحوار في نفوس التلامذة

المدارس هي أيضًا مساحة للتفاعل والتعامل الإيجابي كما أنّ مرونة التفاعل والتعامل لا بدّ أن تولّد لدى عقل الإنسان كيفية الحوار، ونوعية الكلمات والجمل المستعملة في الحوار، وأهميّة الاستماع وعدم المقاطعة وترك الآخرين يعبرون عن آرائهم، والهدوء وعدم رفع الصوت عاليًا، والابتعاد عن الأحكام المسبقة وإطلاق النعوت، والعقلانية والموضوعية بأن يكون الفرد مستخدمًا لعقله بالمنطق والحجم والحياد الإيجابي المنطلق من الحكم الحرّ والمتجرّد من الأبعاد العاطفية على الأشياء والأشخاص.

إنّ بناء ثقافة الحوار هي أساسية بالقدرة على مخاطبة الآخرين والاستماع لهم من دون تشنّج، أي الابتعاد عن الانغلاق الفكري والاجتماعي بالانطلاق من خلال نظرة إيجابية لكرامة الإنسان كإنسان وعقلانية الطرح للأفكار من دون انتقاص من قيمة الآخرين، مع احترام حريّاتهم واختياراتهم لأنّ في مسألة الحرّية الضرورة أن لا يتمّ الاعتداء على حريّات الآخرين، وأن لا تُفهم الحرّية بأنّها مطلقة بل نسبيّة ولا تقود إلى الانفلات والفوضى، فكلّ إنسان مسؤول عن اختياراته استناداً لطريقة النسبيّة وعيشه المشترك مع الآخرين.

إنّ العيش المشترك الذي يقوم على ثقافة السلم الاجتماعي يفرض فهم الآخر، واحترامه، وتقدير دوره كجزء فاعل، وبناء ثقافة حوار مجتمعيّ من خلال الحوارات والمناقشات ذات الطابع الجماعيّ لخلق حالة من الفهم للآخر بدلاً من الإقصاء أو التهميش أو حتى العنصريّة أحياناً. وبالتالي فإنّ المدرسة ينبغي أن تعلّم التلميذ والطالب عدم التمييز بين فرد وآخر على أساس الطائفة أو الدين أو الأسرة أو الطبقة الاجتماعيّة وأن تعلّم الجامعة الطالب عدم الاستقواء على الآخر بالعنف والقهر والمال، إلى آخره من الأدوات الممنوعة.

النقطة الثالثة : القدرة على تعزيز الطبيعة الاجتماعيّة العقلانيّة

يتضمّن مفهوم العيش المشترك قدرة الإنسان على تغيير طبيعته الاجتماعية وتحويلها من عصبية وأنانية إلى طبيعة إجتماعية عقلانية وواعية. فالعيش المشترك يُبنى على قاعدة التآنس والمحبة، والتآلف والانسجام بين البشر الذي لا يعبر فقط عن عدالة مصحوبة بالحكمة والمحبة ولكن أيضاً الوفاق الممكن بين الأشخاص، فهو يعبر عن إنسانية إيجابية قوامها حق الاختلاف والاحترام والمحبة، كما يقوم على التآنس والإنسانية وهو شكل من أشكال المودة والألفة، وهي أروع شكل للكينونة والوجود مع الآخر.

النقطة الرابعة : نموذجية الأستاذ والموظف والعامل المدرسي

يبقى أنّ النموذج الأفضل للعيش معاً ضمن الصف الواحد والمدرسة والجامعة الواحدة هو المعلم والمرّي الذي لا يضطلع فقط بالتدريب على العيش معاً بل إنّه يقدم عبر شخصيته المنفتحة، المؤمنة بالأخوة، الهادئة والمتزنة، أفضل الأساليب في أن يكون المثل الأعلى في احترام الجميع، وتشجيعهم، وتقدير ما يقومون به وكذلك في توجيه التقدير لمن يجلّ العيش معاً وفي إحلال القصاص في وجه من يحقرّ العيش المشترك.

والسؤال الخامس والأخير : هل نكتفي بالتربية على العيش المشترك أم ننتقل أيضاً

إلى مستوى آخر، التربية على المواطنة ؟

إنّ العيش المشترك، بهدف تحصيله، يفترض وجود الدولة الدستوريّة العادلة والقويّة معاً من ناحية، وكذلك شعور الإنسان، كلّ إنسان، بأنّه مواطن يتمتع بالحقوق والواجبات نفسها مثل زميله في الوطن، وهذا ما نسمّيه المساواة وإحقاق الكرامة والاعتراف بالآخر على اختلافه. وهنا أيضاً تلعب التربية دوراً أساسياً في التدريب على المواطنة، لا على الصعيدين النظريّ والفكريّ فقط بل على الصعيد العمليّ. نقول إنّ العيش المشترك هو ركن من أركان المواطنة المرتبطة حكماً بالدولة ومؤسساتها والتي من شأنها أن تقوّي العيش المشترك وتحميه بمختلف القوانين الأساسيّة والخدمات الضروريّة والدفاع عن الفقير والمهمّش.

خاتمة

إنّ العيش المشترك هو في الأساس طبع وتطّبع. ولا مناصّ اليوم من أن نعيش معاً ونتقاسم الأرض والهواء، ونتقاسم أيضاً اللغة والثقافة والانتماء. وفي عالم يتوحّد يوماً بعد يوم ويُحدّث أخباره كلّ صباح ومساءً، سيزداد الاختلاف والتنوّع وستقلّ قواسمنا المشتركة التي تعودناها من قبل، وتصبح هويّتنا الجماعيّة بحاجة إلى إعادة البناء. لذلك صار لزاماً علينا أن ندرك أهميّة التربية على المواطنة في حياتنا، وأن نوليها أهميّة قصوى، ونجعل منها قضية جوهريّة، لأنّ في ذلك تكوين للمواطن المؤمن عملياً بالعيش المشترك وتأهيل

مستمّر ورؤيويّ لمجتمع متماسك يكون صورة حقّ عن العيش معًا ويعبّر عن إرادته في العيش مع الآخر في دولة واحدة تحمي العيش المشترك.